

بالحد الأقصى لتمويل احتياجاتها على المدين المتوسط والطويل

بنوك عالمية «متحمسة» لإقراض الكويت

■ مصدر حكومي لـ القيس: ترقب لإقرار «الدَّين العام» عبر المجلس أو بمرسوم ضرورة

■ قوة الوضع المالي للبلاد ومثاته تعززان جاذبيتها لدى المقرضين الدوليين

■ 4.1 مليارات دينار إجمالي الديون السيادية.. بين الأدنى عالمياً وخليجياً



قالت مصادر حكومية موثوقة لـ القيس: إن بنوكاً وجهات تمويلية عالمية تواصلت مع الكويت، مؤكدة جهوزيتها لإقراضها بالحد الأقصى، وفقاً لما تتطلبه الدولة من احتياجات تمويلية على المدين المتوسط والطويل، موضحة أن المتانة المالية التي تتمتع بها البلاد الناجمة عن احتياطاتها الضخمة في صندوق الأجيال تعزز جاذبيتها لدى المقرضين الدوليين.

إبراهيم محمد

أوضحت المصادر أن أكبر البنوك العالمية يتابع عن كثب مسار قانون الدين العام الذي يتيح للحكومة اقتراض 20 مليار دينار لمدة 30 سنة، مشيرة إلى حماسة لدى الجهات التمويلية الدولية لاقتراض الكويت فور إقرار القانون، بفضل قوة مركزها المالي الذي تعكسه تصنيفات وكالات التصنيف العالمية من جهة، وحجم ديونها المنخفض والبالغ 4.1 مليارات دينار كما في 31 مارس 2020، فضلاً عن أن الكويت تُصنّف من بين أقل 10 دول لديها ديون سيادية نسبة لإجمالي الناتج المحلي وفقاً لصندوق النقد الدولي. وزادت المصادر: تترقب البنوك العالمية تطورات الدين العام وكيفية إقراره سواء عبر مجلس الأمة إذا حصل توافق حكومي. نيابي على التعديلات الأخيرة أو بمرسوم ضرورة مع انتهاء فترة المجلس الحالي.

وأشارت المصادر إلى أن الدين السيادي الكويتي لا يزال الأقل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي التي يتوقع أن تستدين حوالي 100 مليار دولار خلال العام الحالي لتمويل عجوزات ميزانياتها. وتوقعت المصادر انتعاش إصدارات

ميزانية السنة المالية الحالية يقارب 9 مليارات دينار، الأمر الذي يعني أن إجمالي المبلغ المسموح للحكومة باقتراضه سيتم دفعه لسداد عجز سنة مالية واحدة، وستعود أزمة السيولة لتواجه الحكومة مرة أخرى، ولكن هذه المرة سيكون لدى الحكومة قانون للمدين العام بلا جدوى بعد أن تستنفد الحد الأقصى فيه لسداد عجوزات سنة مالية واحدة. وقالت المصادر إن علاج أزمة العجز يحتاج قوانين

أدوات الدين الكويتية الخليجية خلال العامين المقبلين في ظل توسع عجز الميزانيات الحكومية وتزايد متطلبات إعادة التمويل. على صعيد متصل، كشفت مصادر ذات صلة عن أن مقترح التعديلات البرلمانية الأخيرة على قانون الدين العام والرامي بتخفيض حجم الاقتراض إلى 10 مليارات دينار لفترة 3 سنوات فقط، سيواجه برفض حكومي عارم، لا سيما أن العجز المقدر في

أقل 10 دول لديها ديون سيادية في العالم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لعام 2019

م	الدولة	نسبة الدين العام من إجمالي الناتج المحلي
1	بروناي	2.8%
2	أفغانستان	7.5%
3	أستونيا	8.2%
4	جزر سليمان	10.9%
5	بوتسوانا	12.3%
6	الكنغو الديمقراطية	13.4%
7	الكويت	15.2%
8	روسيا	16.4%
9	زيمبابوي	17.6%
10	كوسوفو	18.1%

المصدر صندوق النقد الدولي